الأمم المتحدة S/2012/704

مجلس الأمن

Distr.: General
12 September 2012
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن إعادة النظام الدستوري إلى نصابه في غينيا – بيساو

أولا – مقدمة

١ – هذا التقرير مقدّم عملا بقرار مجلس الأمن ٢٠٤٨ (٢٠١٢) الذي طلب فيه المجلس إليّ أن أوافيه بتقارير كل ٩٠ يوما، عن تنفيذ هذا القرار، بما في ذلك إعادة النظام الدستوري إلى نصابه في غينيا – بيساو واحترامه، وكذلك عن الأوضاع الإنسانية في البلد. ويغطي هذا التقرير التطورات الرئيسية التي استجدت منذ عرض تقريري الشفوي الأخير في ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٢، وتقديم تقريري العادي الأخير في ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٢ عن التطورات في غينيا – بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو (S/2012/554).

ثانيا – إعادة النظام الدستوري إلى نصابه واحترامه

ألف – الحالة السياسية

١ – لمحة عامة عن الوضع السياسي في البلد

٢ – ظلت الانقسامات العميقة تطغى على الوضع السياسي في غينيا – بيساو، وخاصة بين الجهات الفاعلة السياسية والجهات الفاعلة من المجتمع المدني، فيما يتعلق بالترتيبات الانتقالية وكيفية إعادة النظام الدستوري إلى نصابه بشكل تام في البلد عقب الانقلاب العسكري الذي وقع في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢. وبينما واصلت بعض الجهات الفاعلة السياسية، بما في ذلك الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا والرأس الأخضر، وهو أكبر حزب في البرلمان، رفض الاعتراف بالحكومة الانتقالية بوصفها السلطة الحاكمة الشرعية، أعلنت أحزاب أخرى مثل حزب التجديد الاجتماعي اعترافها الكامل بشرعية الترتيبات

الرجاء إعادة استعمال الورق

الانتقالية الحالية. وفي هذا السياق، ظل أصحاب المصلحة الوطنيون في مواجهة طريق مسدود، ولا يزال يتعين عليهم التوصل إلى موقف موحد للخروج من الأزمة السياسية.

٣ - وقد أثرت هذه المواقف المتعارضة سلبا على سير أعمال الجمعية الوطنية. ورغم انطلاق الدورة العادية الرابعة للجمعية الوطنية في ٢٩ حزيران/يونيه، فإن الخلافات بشأن البنود التي ينبغي إدراجها في جدول الأعمال حالت دون متابعة أعضاء البرلمان مداولاتهم. وقد اعترض الرئيس المؤقت للجمعية الوطنية، إبراهيما سوري ديالو، على طلب الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا والرأس الأخضر إدراج بند في جدول الأعمال بشأن انتخاب رئيس جديد للجمعية ونائب أول لرئيس الجمعية على أساس أن إجراء هذه الانتخابات سيتوقف على استقالة شاغلي هذين المنصبين، وهما، على التوالي، رئيس الجمهورية المؤقت المخلوع والرئيس الانتقالي الحالي. وأدى المأزق الذي عقب ذلك إلى الإرجاء المبكر للدورة إلى ٦ تموز/يوليه.

٤ - وفي ٢٠ تموز/يوليه، نشر الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا والرأس الأخضر مذكرة رابعة بشأن موقفه من الحكومة الانتقالية، تم عرضها أيضا على الرئيس الانتقالي، سريفو ناماديو، وعلى رئيس أركان القوات المسلحة، الفريق أنطونيو إنديايي، وعلى الشركاء الدوليين. وفي هذه الورقة التي ضمنها الحزب مواقفه، شدّد على ضرورة إيجاد حل للمأزق الذي يواجه الجمعية الوطنية وعلى ضرورة تشكيل حكومة انتقالية تشمل جميع الأطراف. كما انتقدت الورقةُ الحكومةَ الانتقالية لأنها لم تصدر برنامجا حكوميا و لم تنشر أي معلومات عن الطريقة التي تعتزم بها دفع العملية الانتقالية قدما. وردا على ذلك، وفي ٢ آب/أغسطس، كشف رئيس الوزراء الانتقالي، روي دوارتي دو باروس، عن برنامج الحكومة الانتقالية. ويركز هذا البرنامج على أربع أولويات رئيسية هي إجراء انتخابات عامة؛ وتعزيز العدالة ومكافحة الإفلات من العقاب؛ ومكافحة الجريمة المنظمة والفساد؛ وإدخال إصلاحات على قطاعي الدفاع والأمن. إلا أن البرنامج لم يضع جدولا زمنيا لتنفيذ هذه الأولويات.

٥ - وفي ٨ آب/أغسطس، عقد الرئيس الانتقالي ناماديو اجتماعا مع ممثلين عن الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا والرأس الأخضر لمناقشة ورقة الموقف الأخيرة التي أصدرها الحزب. وبعد ذلك بوقت قصير، اجتمع الحزب مع الأحزاب الممثَّلة في البرلمان، بما في ذلك حزب التجديد الاجتماعي، والأحزاب غير الممثَّلَة في البرلمان لمناقشة أمور من بينها تشكيل حكومة شاملة لجميع الأطراف ومقترحات لوضع حد لحالة الجمود في الجمعية الوطنية. ولكن لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء خلال هذه المناقشات. ففي ما يتعلق باقتراح الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا والرأس الأخضر تشكيل حكومة جديدة، أوضح حزب التجديد الاجتماعي، وهو حزب المعارضة الرئيسي في البرلمان، أن الحكومة الانتقالية الحالية

حكومة شاملة بالفعل لأنها تضم ممثلين عن جميع الأحزاب السياسية، بما في ذلك الحزب الأفريقي. وأكد حزب التجديد الاجتماعي أيضا أن مطلب الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا والرأس الأخضر بقيادة حكومة انتقالية جديدة لم يأخذ في الاعتبار توازن القوى الجديد الناجم عن انقلاب ١٢ نيسان/أبريل. وفي ٢٨ آب/أغسطس، شدد الرئيس الانتقالي، في لقاء مع الصحافة، على ضرورة مشاركة جميع القوى السياسية في البلد في المرحلة الانتقالية. وواصل الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا والرأس الأخضر مداولاته مع الرئيس الانتقالي ومع الأحزاب الأخرى بشأن مقترح لمراجعة الترتيبات الانتقالية وضمان عملية أكثر شمولا.

٦ - وظلت القضايا المتصلة بالإفلات من العقاب والعدالة مدرجة في جدول الأعمال الوطني خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي ١٩ تموز/يوليه، ناقش مجلس وزراء الحكومة الانتقالية المزاعم المتعلقة بمقتل روبرتو كاشيو، عضو البرلمان عن الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا والرأس الأخضر، الذي أُعلن عن اختفائه منذ ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وفي ١٧ تموز/يوليه، اعتُقل سبعة موظفين من وزارة الداخلية لاستجوابهم بشأن قتله المزعوم. وأُطلق سراح اثنين منهم في ١٩ تموز/يوليه. وفي ٢٠ تموز/يوليه، فتح مكتب المدعي العام تحقيقا في القضية. وأُطلق سراح المعتقلين الخمسة المتبقين في ١٧ آب/أغسطس. وفي ٥ أيلول/سبتمبر، أبلغ المدعي العام مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو بأن التحقيقات في البلاغات بشأن مزاعم مقتل السيد كاشيو لم تتوصل إلى نتيجة حاسمة، وأن الحكومة الانتقالية لا تزال تحقق في مكان وجوده. وفي ١٢ آب/أغسطس، أثناء اجتماع مع رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، أكد وزير العدل في الحكومة الانتقالية أنه ستتم محاكمة المسؤولين عن جميع الاغتيالات السياسية التي ارتُكبت في غينيا - بيساو منذ عام ٢٠٠٩ بحلول نهاية المرحلة الانتقالية في أيار/مايو ٢٠١٣.

٧ - وفي مرسوم رئاسي صدر في ٢٤ آب/أغسطس، أقال الرئيسُ الانتقالي المدعي العام، إدموندو منديس، وعيّن مكانه عبده ماني، وهو رئيس سابق لنقابة المحامين، بوصفه النائب العام الجديد. وفي حين أشار بعض المراقبين إلى كفاءة السيد ماني ومؤهلاته المهنية، أعرب آخرون عن تحفظات بشأن حياده نظرا إلى موقفه السابق بوصفه الممثل القانوني لأسر بعض ضحايا الاغتيالات السياسية التي وقعت في عام ٢٠٠٩. وفي حفل أداء اليمين الذي أقيم في ٢٧ آب/أغسطس، أكد الرئيس الانتقالي أن المدعي العام ينبغي أن ''يقدّم إلى العدالة، جميع الأشخاص الذين يجب مساءلتهم، بلا استثناء، دونما كراهية أو رغبة في الانتقام''. وخلال اجتماع عقد مع مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو يوم ٥ أيلول/سبتمبر لاستعراض مسألة الإفلات من العقاب، التمس المدعي العام الجديد الدعم التقني الدولي من أجل مكافحة الإفلات من العقاب في غينيا - بيساو.

٨ - ورغم رفع حظر السفر المفروض على ''القيادة العسكرية'' في ٩ أيار/مايو ٢٠١٢ على ٥٧ شخصا، من بينهم أعضاء في الحكومة المخلوعة والحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا والرأس الأخضر في ٤ حزيران/يونيه، ظلت هناك مخاوف من استمرار ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان والحريات الأساسية في البلد. وفي ٧ تموز/يوليه، أصدرت مجموعة تضم المنظمات غير الحكومية الوطنية الخمس الرئيسية بلاغا توجه فيه الانتباه إلى استمرار الحظر المفروض على المسيرات وإلى استمرار تخويف منتقدي الحكومة الانتقالية من الدوائر السياسية والمجتمع المدني. ولا يزال الرئيس المؤقت السابق، رايموندو بريرا، ورئيس الوزراء السابق، كارلوس غوميز جونيور، ووزير الخارجية السابق، ديالو بيريس، يُقيمون في الخارج خوفا على سلامتهم. وفي ١٩ تموز/يوليه، أثناء مقابلة مع وكالة الأنباء البرتغالية 'لوسا'، صرّح الرئيس الانتقالي أنه بإمكانهم المشاركة في الانتخابات المقبلة ما لم تكن هناك عوائق قانونية تجعلهم غير مستوفين للشروط. وأشار إلى أن الظروف الأمنية مناسبة لعودتهم إلى غينيا - بيساو. ومع ذلك، حذّر رئيس أركان القوات المسلحة، في بيان ينم عن التحدي أدلى به في ٢٢ آب/أغسطس أمام القوات المسلحة، من أن إمكانية فوز السيد غوميز جونيور في الانتخابات لن تبعث على التفاؤل في صفوف القوات المسلحة، وأكد أن الجيش لن يبقى ''مكتوف الأيدي'' إذا فاز رئيس الوزراء المخلوع في الانتخابات.

٩ - ومنذ أن تولى مجلس الوزراء في الحكومة الانتقالية السلطة في أيار/مايو ٢٠١٢، أدخل تغييرات على مناصب المديرين في معظم الوزارات والشركات والمؤسسات والوكالات الحكومية، وكذلك على هياكل الإدارات المحلية. وقد أُجريت هذه التغييرات في الإدارة العامة في غينيا - بيساو رغم تأكيدات الحكومة الانتقالية أنها ملتزمة بمواصلة سياسة الإصلاح الإداري للدولة التي شرعت فيها الحكومة المخلوعة. وفي مذكرة شفوية مؤرخة ٣١ تموز/يوليه، أبلغت وزارة الخارجية في الحكومة الانتقالية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو بتعيين مانويل ماريا مونتيرو سانتوس، السفير الحالي لدى أنغولا، ممثلا دائما جديدا لجمهورية غينيا - بيساو لدى الأمم المتحدة. وفي ٩ آب/أغسطس، أصدر الرئيس الانتقالي ستة مراسيم أقال فيها سفراء غينيا - بيساو لدى بلجيكا والصين وفرنسا والبرتغال والأمم المتحدة في نيويورك، إلى جانب مرسوم تعيين السيد مونتيرو سانتوس ممثلا دائما جديدا في نيويورك.

٢ - الجهود التي تبذلها الجهات الوطنية والإقليمية والدولية من أجل إعادة النظام الدستوري إلى نصابه واحترامه

١٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أطلق أصحاب المصلحة الوطنيون عدة مبادرات تهدف إلى إعادة النظام الدستوري في البلد إلى نصابه بصورة كاملة. وفي ٣١ تموز/يوليه،

أصدر حزب يونياو بارا مودانكو، وهو حزب غير برلماني، وثيقة بعنوان ”اقتراح لإيجاد حل للمشاكل التي تميز اللحظة السياسية الراهنة في غينيا - بيساو“، أشار فيها على الرئيس الانتقالي بعقد جلسات استماع للأحزاب السياسية من أجل تشكيل حكومة ذات قاعدة عريضة، وتيسير الحوار بين الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا والرأس الأخضر وحزب التجديد الاجتماعي. كما دعا حزب مودانكو لانتخاب رئيس جديد للجمعية الوطنية ونائب أول جديد له وفقا للإجراءات المعمول بها في الجمعية. وفي ١٧ آب/أغسطس، قدم وفد من حزب مودانكو الوثيقة إلى مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو ودعا إلى دعم المجتمع الدولي للعمليتين الانتقالية والانتخابية.

١١ - ونشطت أيضا منظمات المجتمع المدني في الدعوة إلى إحراز تقدم في إعادة الحكم الدستوري إلى نصابه في البلد. وفي ١٣ آب/أغسطس أصدرت رابطة غينيا - بيساو لحقوق الإنسان، بمناسبة الذكرى السنوية الحادية والعشرين لإنشائها، بيانا سلطت فيه الضوء على الحاجة الملحة لإيجاد حل للأزمة السياسية استنادا إلى الديمقراطية وسيادة القانون. وذكرت الرابطة أيضا أنه لا سبيل إلى تحقيق السلام والمصالحة الوطنية في ظل استمرار الإفلات من العقاب في البلد. وفي ٣٠ آب/أغسطس، أبلغ المتحدث باسم حركة المجتمع المدني من أجل السلام والديمقراطية والتنمية الصحف عن اجتماعات منظمته مع الجهات السياسية الفاعلة والشركاء الدوليين، التي أبرزت الحاجة إلى كسر حالة الجمود في البرلمان وتسهيل عمله، فضلا عن ضرورة مراعاة وجهات نظر الحزب الأفريقي في العملية الانتقالية.

١٢ - وفي محاولة لإشراك المجتمع الدولي، أطلقت الحكومة الانتقالية في ١٢ تموز/يوليه منتدى نصف شهري يعقد مع الشركاء الدوليين لمناقشة القضايا المتعلقة بالعملية الانتقالية. وأثناء اجتماع المنتدى الذي عقد في ٢ آب/أغسطس ناشد وزير المالية الشركاء الدوليين العمل مع الحكومة الانتقالية واستئناف تعاونهم مع غينيا - بيساو.

١٣ - وفي الوقت نفسه، واصل ممثلي الخاص مشاوراته مع أصحاب المصلحة الوطنيين بشأن الحاجة إلى إجراء حوار شامل على الصعيد الوطني بهدف التوصل إلى تفاهم مشترك حول الشروط اللازمة لنجاح عملية الانتقال. وفي هذا السياق، اجتمع في الفترة من ١٨ حزيران/يونيه وحتى الأسبوع الأول من تموز/يوليه، مع الأحزاب البرلمانية والجبهة الوطنية المناهضة للانقلاب وممثلي المجتمع المدني، بمن فيهم رجال الدين. ورحب أصحاب المصلحة الوطنيون بهذا المفهوم للحوار، وتجري المشاورات بشأن طرائق تحقيقه.

١٤ - وظل الانقسام مستمرا بين شركاء غينيا - بيساو الدوليين، ولا سيما الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، بشأن العملية الانتقالية.

وخلال الدورة العادية الحادية والأربعين لسلطة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، المعقودة في ياموسوكرو يومي ٢٨ و ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٢، أيدت السلطة الأجهزة الانتقالية في غينيا - بيساو، ودعت المجتمع الدولي إلى الاعتراف بالحكومة الانتقالية ودعمها. كما علقت الجزاءات العامة المفروضة على البلد وحثت جميع الجهات السياسية الفاعلة والمجتمع المدني على العمل معا للتوصل إلى حكومة شاملة للجميع حقا من أجل ضمان انتقال توافقي.

١٥ - وفي أعقاب اجتماع مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الذي عقد في أديس أبابا في ١٤ تموز/يوليه، أصدر الاتحاد الأفريقي بيانا شجع فيه الجماعة الاقتصادية على مواصلة بذل جهودها، بالتنسيق الوثيق مع الجهات الفاعلة الدولية الأخرى ذات الصلة، ولا سيما جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، والاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، من أجل تنفيذ المقررات المتعلقة بإعادة النظام الدستوري إلى نصابه في غينيا - بيساو. وفي الوقت نفسه، ظلت عضوية غينيا - بيساو في الاتحاد الأفريقي معلقة.

١٦ - وفي أعقاب اجتماع لمجلس وزراء جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية عقد في ١٩ تموز/يوليه في مابوتو، أصدرت الجماعة بيانا أكدت فيه اعترافها بسلطات غينيا - بيساو المنتخبة التي أطيح بها. كما كررت دعوتها إلى الاستعادة الكاملة للنظام الدستوري واستكمال عملية الانتخابات الرئاسية في البلاد. ودعت أيضا جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية إلى التنسيق الوثيق بين الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية والاتحاد الأوروبي وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية نفسها، تحت رعاية الأمم المتحدة، من أجل إقامة شراكة لتحقيق الاستقرار في البلد، وتعهدت بالعمل على عقد اجتماع رفيع المستوى لوضع استراتيجية شاملة ومتكاملة تهدف إلى إعادة النظام الدستوري إلى نصابه في غينيا - بيساو. وصرح رئيس المفوضية الأوروبية، خوسيه مانويل باروسو، الذي حضر مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية المعقود في ٢٠ تموز/يوليه في مابوتو، بأن الاتحاد الأوروبي لن يتسامح مع المزيد من الانقلابات في غينيا - بيساو ودعا إلى احترام النظام الدستوري.

١٧ - وفي ١ آب/أغسطس، التقى السيد غوميز جونيور مع السيد باروسو في لشبونة، حيث أثنى على الاتحاد الأوروبي لمعارضته انقلاب ١٢ نيسان/أبريل، كما حضرالسيد غوميز جونيور اجتماع لجنة أفريقيا التابعة للحركة الدولية الاشتراكية، المعقود في برايا يومي ٣٠ و ٣١ تموز/يوليه، بصفته رئيس الحزب الأفريقي. ودعت لجنة أفريقيا إلى إعادة إرساء الديمقراطية في غينيا - بيساو، وحثت المجتمع الدولي والمنظمات الإقليمية على العمل بحزم على دعم العودة السريعة إلى ممارسة المؤسسات الديمقراطية في البلاد أعمالها الاعتيادية.

١٨ - وزار فريق برلماني دولي من الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا غينيا - بيساو في الفترة من ٤ إلى ٧ أيلول/سبتمبر من أجل تعزيز الحوار مع السلطات الوطنية بهدف دعم حل الأزمة. واجتمع الفريق أيضا مع أصحاب المصلحة الدوليين، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو.

١٩ - واستمرارا لجهود ممثلي الخاص الرامية إلى تشجيع مواءمة مواقف شركاء غينيا - بيساو الدوليين، فقد بدأ عقد اجتماعات نصف شهرية للشركاء الدوليين في بيساو في ٤ حزيران/يونيه. ويسَّر أيضا عقد اجتماع مع ممثلي الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية والاتحاد الأوروبي والحزب الأفريقي، بناء على طلب من الأخير، في ١٥ حزيران/يونيه. وعلاوة على ذلك، فقد قاد بعثة مشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة مع الممثل الخاص للاتحاد الأفريقي في غينيا - بيساو، أوفيديو بيكوينو إلى كوتونو يومي ٢٦ و ٢٧ آب/أغسطس، وأبوجا يومي ٢٧ و ٢٩ آب/أغسطس. وفي كوتونو، التقت البعثة رئيس الاتحاد الأفريقي، الرئيس بوني يايي، رئيس بنن، ووزير خارجية بنن. وفي أبوجا، عقدت اجتماعات مع مفوض الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للشؤون السياسية والسلام والأمن ومسؤولين آخرين رفيعي المستوى. وانضم مدير شعبة أفريقيا الثانية، التابعة لإدارة الشؤون السياسية، إلى البعثة للمشاركة في مناقشاتها مع مفوضية الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا في الفترة من ٢ إلى ٤ أيلول/سبتمبر، ومع قيادة جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية في مابوتو في الفترة من ٥ إلى ٧ أيلول/سبتمبر. كما سافر ممثلي الخاص إلى لشبونة مع السيد بيكوينو في الفترة من ٩ إلى ١١ أيلول/سبتمبر، للاجتماع مع السلطات البرتغالية ورعايا غينيا - بيساو المقيمين في لشبونة، بمن فيهم الرئيس المؤقت المخلوع ورئيس الوزراء.

٢٠ - وأعربت البعثة خلال مشاوراتها عن استعدادها لتسهيل إعادة تنشيط الحوار المباشر بين الجماعة الاقتصادية وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، وسلطت الضوء على الحاجة إلى الحوار من أجل التوصل إلى موقف موحد. وأعربت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية عن استعدادهما للدخول في حوار. وأعلنت قيادة جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية اعتزامها الدخول في ”حوار صريح ومباشر“ مع الجماعة الاقتصادية لتحديد أرضية مشتركة لتمكين كلا الشريكين من العمل جنبا إلى جنب بدعم من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ومع ذلك، أكدت جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية عدم اعترافها بالترتيبات الانتقالية الحالية، والحاجة إلى المشاركة السياسية الشاملة من قبل جميع الأطراف الفاعلة الوطنية، بما في ذلك تلك التي أطيح بها في نيسان/أبريل ٢٠١٢. وأكدت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من جانبها أن أساس المواءمة ينبغي أن يكون قبول الترتيبات الانتقالية الجارية.

٣ - الجهود المبذولة صوب إجراء عملية انتخابية ديمقراطية

٢١ - خلال الفترة قيد الاستعراض، ظلت الاستعدادات لإجراء الانتخابات العامة في غضون الفترة الانتقالية التي مدتها ١٢ شهرا شاغلا رئيسيا لأصحاب المصلحة الوطنيين. وفي ورقة الموقف المؤرخة ٢٠ تموز/يوليه التي أعدها الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا والرأس الأخضر، انتقد الحزب الحكومة الانتقالية على عدم إبلاغ السكان بالخطوات اللازمة للمضي قدما في العملية الانتخابية، والمتمثلة بوجه خاص في تمديد ولاية البرلمان، وإتمام عملية وضع الخرائط الانتخابية، وتنقيح القانون الانتخابي لكي ينص على استخدام القياسات الحيوية في تسجيل الناخبين، وحشد الموارد المالية للعملية الانتخابية.

٢٢ - وفي ١٩ تموز/يوليه، أعلن الرئيس الانتقالي ناماديو، في مقابلة صحفية، أن الانتخابات العامة ستجرى في نيسان/أبريل ٢٠١٣ وأن الرئيس المنتخب سيتقلد مهام منصبه في أيار/مايو ٢٠١٣. وفي ١٨ آب/أغسطس، صرفت الحكومة الانتقالية مبلغ ٣٠ مليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (حوالي ٠٠٠ ٦٠ دولار) لتيسير إتمام وضع خرائط حدود الدوائر الانتخابية للمنطقتين المتبقيتين (كاشيو وبيمبو) ولقطاع بيساو المتمتع بالحكم الذاتي. وقد أرجئت العملية، التي كانت قد بدأت في عام ٢٠١١، بسبب نقص الأموال. وفي حين أن مساهمة الحكومة المؤقتة لا تغطي بالكامل التكاليف المطلوبة لإتمام عملية وضع الخرائط، فقد أعلنت الحكومة الانتقالية في ٥ أيلول/سبتمبر أن العملية ستكتمل قبل نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

٢٣ - وبناء على طلب ممثلي الخاص، زارت بعثة استشارية انتخابية غينيا - بيساو في الفترة من ٢٢ إلى ٣١ آب/أغسطس، واستمعت إلى محاورين وطنيين ودوليين. ومن بين مسائل فنية أخرى ناقشتها البعثة مع الشركاء، فقد أشارت إلى الحاجة إلى تسوية الخلافات السياسية المتعلقة بالمسائل الفنية ذات الأهمية من أجل إجراء انتخابات تحظى بالمصداقية. وعلى الصعيد العام، تعرقلت الاستعدادات للانتخابات التشريعية والرئاسية بسبب الافتقار إلى التنسيق بين الوكالات المختلفة المسؤولة عن مهام انتخابية أساسية. وفي اجتماع بين الوكالات المكلفة بمسؤوليات انتخابية والشركاء الدوليين، تولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بناء على طلب الحكومة الانتقالية، تيسير انعقاده في ٥ أيلول/سبتمبر، عرضت الحكومة الانتقالية جدولا زمنيا للعملية الانتخابية ومشاريع ميزانيات لإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية (٥,٥ ملايين يورو)، وعملية تسجيل الناخبين بالقياسات الحيوية (قُدرت بمبلغ ١٩ مليون يورو)، والتكاليف التشغيلية للمكتب الفني لدعم العملية الانتخابية (٦,٥ ملايين يورو).

٢٤ - وخلال الاجتماع، أبرز الشركاء الدوليون شواغلهم المتعلقة بجدوى ومصداقية واستدامة العملية الانتخابية. وشددوا أيضا على الحاجة إلى حوار شامل للجميع تشارك فيه جميع شرائح المجتمع والجهات الفاعلة السياسية على نحو يفضي إلى بناء توافق في الآراء حول القضايا الأساسية، وأثاروا كذلك شواغل بخصوص المأزق القائم في الجمعية الوطنية والحاجة إلى تعديل القانون الانتخابي. وأبلغ وزير الإدارة الإقليمية المشاركين بأن لجنة وزارية مشتركة تعمل على اقتراح موحد بتعديل القانون الانتخابي لكي تجري على أساسه كل من العمليتين الانتخابيتين المقبلتين الرئاسية والتشريعية.

باء - الحالة الأمنية

٢٥ - ظلت الحالة الأمنية في البلد مستقرة. ولا نشاهد قوات غينيا - بيساو في الشوارع، مما يشير إلى أنها عادت إلى ثكناتها حسبما طلب قرار مجلس الأمن ٢٠٤٨ (٢٠١٢). ومع ذلك، فرغم أن ''القيادة العسكرية'' أعادت السلطة رسميا إلى السلطات المدنية، لا تزال تصدر عن أصحاب المصلحة الوطنيين ادعاءات حول تدخل القيادة العسكرية في الشؤون السياسية للبلد. وأفادت تقارير بأن ملاحظات القيادة العسكرية بشأن القضايا السياسية قد عزّزت الرؤى القائلة بأن الجيش لا يزال يمارس السلطة. ولذا، فيظل من الأهمية بمكان اتخاذ خطوات لإصلاح قطاع الدفاع والأمن بما يكفل بقاء القوات العسكرية خاضعةً للسلطات المدنية.

٢٦ - وفي ٢٣ آب/أغسطس، بدأ رئيس الأركان العامة للقوات المسلحة سلسلة من الاجتماعات مع أفراد الدفاع والأمن في القيادات العسكرية الشرقية والجنوبية والشمالية. وأشار إلى طلب الحكومة المخلوعة لقوة حفظ سلام كمبرر للانقلاب العسكري، واتهم رئيس الوزراء المخلوع بدفع الأموال لضباط مجهولي الهوية من أجل القيام بانقلاب مضاد. وذكر أيضا أن السلام لن يسود الثكنات إذا ما عاد السيد غوميز جونيور إلى البلد، وأثار مخاوف عن مصير الجيش في حالة انتخاب رئيس الوزراء المخلوع.

٢٧ - واستهلت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وسلطات غينيا - بيساو عملية صياغة سلسلة من مشاريع الاتفاقات بشأن إصلاح القطاع الأمني. ومن المتوقع أن تعرِّف الاتفاقات الأنشطة والمشاريع المحدَّدة الواردة في خارطة الطريق المتعلقة بإصلاح القطاع الأمني التي أعدتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، بما في ذلك إصلاح الثكنات العسكرية في البلد، وإنشاء صندوق المعاشات التقاعدية للمتقاعدين من العسكريين وأفراد الشرطة، وإعداد وحدات نموذجية تدريبية للقوات المسلحة. ومن المتوقع أن يستمر تنفيذ هذه المشاريع إلى ما بعد انتهاء الفترة الانتقالية. وقد شدّد الممثل

الخاص للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في بيساو، في حديث إلى مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، على رغبة منظمته في التعاون على تنفيذ خارطة الطريق جنبا إلى جنب مع الاتحاد الأوروبي، ومجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، والشركاء الدوليين المعنيين الآخرين.

٢٨ - وفي ٢٥ تموز/يوليه، دشّنت بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في بيساو دوريات يومية مشتركة مع شرطة النظام العام. والقوة التي يبلغ قوامها ٥١٠ أفراد تتكوّن حاليا من وحدات شرطة مشكَّلة يقودها قائد عسكري ميداني يساعده ضباط الأركان وفرقة طبية وفرقة هندسية. وستشهد الأسابيع المقبلة نشر ١١٨ فردا عسكريا إضافيا من نيجيريا من أجل تمكين بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في بيساو من بلوغ طاقتها الكاملة المخطط لها وقوامها ٦٢٩ فردا. والبلدان المساهمة في البعثة هي بوركينا فاسو وتوغو والسنغال ونيجيريا. وبدأت الفرقة الهندسية في إصلاح المباني التي ستستخدمها وحدات البعثة. وتوفر الفرقة الطبية الخدمات الصحية لأفراد البعثة وللمدنيين في بيساو.

٢٩ - واستمرت الجماعات الإجرامية المنظمة المنخرطة في الاتجار الدولي بالمخدرات في الاستفادة من الحالة غير المستقرة السائدة في غينيا - بيساو ومن استخدام البلد بلا مساءلة كنقطة عبور. وظلت القدرة التنفيذية لوكالات إنفاذ القانون ونظام العدالة الجنائية على ضعفها، وهو ما أسفر عن محدودية القدرة على إنفاذ القانون والانخفاض الشديد في مستوى الحظر الفعلي للجريمة، خصوصا في المناطق خارج بيساو. وفي غضون ذلك، وبسبب السياق السياسي في غينيا - بيساو وندرة الموارد، علّق مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تقديم المساعدة التقنية للبلد ضمن إطار المبادرة المشتركة لساحل غرب أفريقيا.

ثالثا - الحالة الاقتصادية - الاجتماعية والإنسانية

٣٠ - دفعت الحكومة الانتقالية بانتظام رواتب الموظفين المدنيين، جزئيا بفضل دعم الميزانية المقدَّم من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (مليوني دولار)، ونيجيريا (١٠ ملايين دولار)، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا (١,٥ مليون دولار).

٣١ - واستمر تعليق الدعم المقدم من مصرف التنمية الأفريقي، وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وأرسل البنك الدولي بعثة تقييم إلى غينيا - بيساو في الفترة من ٢٧ إلى ٣٠ آب/أغسطس لاستعراض الحالة، وأبلغ البنك الشركاء الدوليين أثناء البعثة أنه يخطط للتوصية باستئناف صرف الأموال لتمويل برامجه القائمة. وواصل صندوق بناء السلام أيضا

تعليق جميع برامجه التي تتضمن دعما مباشرا للحكومة، باستثناء إعادة تخصيص مبلغ ٠٠٠ ٣٩١ دولار لمشروع لإدرار الدخل تنفذه منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة من أجل مواجهة مشتريات البذور العاجلة لصالح ٠٠٠ ٨ أسرة ضعيفة.

٣٢ - وواصل الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا ومصرف التنمية لغرب أفريقيا تنفيذ حافظة مشاريع التنمية المتفق عليها مع الحكومة السابقة. وتعهد مصرف التنمية لغرب أفريقيا بتقديم مبلغ ٧ ملايين دولار لدعم الأمن الغذائي في حالات الطوارئ. واستمر الاتحاد الأوروبي، من جهته، في تقديم المساعدة المباشرة للسكان عن طريق تنفيذ المشاريع.

٣٣ - وبدأت السلطات الانتقالية حملة ترمي إلى شحذ وعي القادة الدوليين باحتياجات غينيا - بيساو. وفي هذا السياق، مثّل وزير الخارجية الانتقالي فوستينو إمبالي غينيا - بيساو في انعقاد المؤتمر الوزاري الخامس لمنتدى التعاون بين الصين وأفريقيا المعقود في بيجين يومي ٢١ و ٢٢ تموز/يوليه. وحضر الرئيس المؤقت مؤتمر قمة منظمة التعاون الإسلامي المعقود في المملكة العربية السعودية يومي ١٤ و ١٥ آب/أغسطس، ومؤتمر القمة السادس عشر لرؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز المعقود في طهران يومي ٢٩ و ٣٠ آب/أغسطس. ولدى عودته من طهران، أعلن الرئيس ناماديو أن جمهورية إيران الإسلامية وافقت على فتح خط ائتمان بمبلغ ٢٠ مليون دولار، والتبرع بمبلغ ٣ ملايين دولار لتغطية تكلفة شراء جرارات وتحسين البنية التحتية للطرق؛ ومليون دولار لشراء أدوية للعلاج من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل؛ و ٠٠٠ ٦٠٠ دولار لشراء سيارات إسعاف.

٣٤ - وفي حزيران/يونيه، أجرى برنامج الأغذية العالمي تقييما سريعا للأمن الغذائي في مناطق بيومبو وأويو وكوينارا، خلص إلى أن إنتاج المحاصيل في الفترة ٢٠١٢/٢٠١١ كان أقل من المحاصيل المنتجة في الموسم الزراعي السابق في أغلب المجتمعات المحلية، وهو ما يعزى بالأساس إلى قلة سقوط الأمطار ومحدودية المدخلات الزراعية. وفي ١٥ آب/أغسطس، أشارت منظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمات غير حكومية أساسية إلى أن الزيادة في أسعار المواد الغذائية الأساسية تؤثر على بيساو، وأن الوقت لا يزال مبكرا لتقييم أثر مشروع توزيع البذور في حالات الطوارئ الذي يموله صندوق بناء السلام.

٣٥ - وأشار تقدير أولي لمحصول جوز الكاشيو في حزيران/يونيه إلى انخفاض يتراوح بين ٣٠ و ٤٠ في المائة في مقابل الإنتاج القياسي لعام ٢٠١١. ولم يستطع المصدرون أيضا بيع بعض مخزونهم بسبب انخفاض الأسعار الدولية. وقد يكون لهذه الاختلالات آثار سلبية على إيرادات المصدرين، ومن ثم تؤثر على سبل عيشهم وكذلك على خزائن الدولة إذ أسهم قطاع جوز الكاشيو بما يصل إلى ٩٠ في المائة من إيراد صادرات البلد في عام ٢٠١١.

٣٦ - وأجبرت الزيادة في عدد حالات الإسهال الحاد، ولا سيما في مدينتي بيساو وكوينهامل، لجنة مكافحة الأوبئة التابعة لوزارة الصحة إلى الاجتماع مرتين أسبوعيا اعتبارا من ١ أيلول/سبتمبر. وأقامت اللجنة أيضا فرق عمل فرعية لمعالجة مسائل بعينها في حالة تأكد تفشي وباء الكوليرا في المستقبل القريب. وفي غضون ذلك، تجري على مستوى المجتمع المحلي عدة تدخلات تركز تركيزا خاصا على إعلام السكان وتوعيتهم، ولا سيما في بيساو. ويقوم عدد من الشركاء بشراء الإمدادات والتجهيز المسبق لها من أجل توفير حد أدنى من الاستجابة المباشرة والعاجلة. وسيلزم توفير تمويل إضافي من أجل كفالة استجابة ملائمة وشاملة.

رابعا - حظر السفر

٣٧ - رغم أن رئيس الأركان العامة للقوات المسلحة لغينيا - بيساو، اللواء أنطونيو إندجاي، من المحظور عليهم السفر خارج البلد وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢٠٤٨ (٢٠١٢)، فقد أُبلغ عن سفره إلى كوت ديفوار ومالي عبر السنغال لحضور الاجتماعين اللذين عقدهما لجنة رؤساء أركان الدفاع التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ٢٥ تموز/يوليه و ١٨ آب/أغسطس، على التوالي. ودفعت الحكومة الانتقالية بأنه تم القيام بهاتين الرحلتين تعزيزا لجهود السلام في غينيا - بيساو وفي المنطقة دون الإقليمية.

خامسا - ملاحظات

٣٨ - يساورني القلق من عدم إحراز تقدم صوب إعادة النظام الدستوري في غينيا - بيساو إلى نصابه بصورة تامة امتثالاً لقرار مجلس الأمن ٢٠٤٨ (٢٠١٢) الذي صدر في أعقاب الانقلاب العسكري الذي وقع في ١٢ نيسان/أبريل. ومما يزيد الحالة سوءا وجود انقسامات بشأن شرعية الحكومة الانتقالية الحالية بين الأطراف المعنية الوطنية وبين الشركاء الدوليين على حد سواء. وفي الوقت نفسه، ما انفكت الاحتياجات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية للسكان في ازدياد.

٣٩ - ولذا، من الضروري أن تعمل الحكومة الانتقالية عن كثب مع كافة فئات مجتمع غينيا - بيساو، بما في ذلك الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، لإنجاز عملية انتقالية توافقية تضم الجميع وتخضع للسيطرة الوطنية، على النحو الذي دعت إليه الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجلس الأمن. وفي هذا الصدد، سيواصل ممثلي الخاص ومكتبه بذل الجهود الرامية إلى تعزيز حوار حقيقي بين أصحاب المصلحة الوطنيين. وأحث شعب غينيا - بيساو، وخصوصاً الحكومة الانتقالية، والزعماء السياسيين، ومنظمات المجتمع المدني،

والزعماء الدينيين، على اتخاذ الإجراءات اللازمة للاتفاق على وضع خارطة طريق تتضمن معالم واضحة من أجل كفالة الاستعادة الكاملة للنظام الدستوري في البلاد.

٤٠ - ويساوري القلق أيضاً لأن المنظمات الإقليمية والقارية والدولية لا تزال منقسمة بشأن الترتيبات الانتقالية وبشأن أفضل السُبُل للمضي قُدُماً صوب الاستعادة الكاملة للنظام الدستوري في غينيا - بيساو. وفي حين أيدت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الحكومة الانتقالية، ودعت المجتمع الدولي إلى دعمها، تواصل جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية الدعوة إلى إعادة السلطات المنتخبة التي تمت الإطاحة بها في نيسان/أبريل ٢٠١٢. ومن شأن هذا الأمر أن يسهم في جمود الأزمة السياسية في غينيا - بيساو. وفي هذا السياق، فإن العمل على تنسيق مواقف هاتين المنظمتين، وهما من الشركاء الرئيسيين في غينيا - بيساو، أمر بالغ الأهمية. وتمثل البعثة المشتركة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة خطوة أولى للمساعدة على تضييق فجوة الخلافات بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية. وسيواصل ممثلي الخاص العمل مع المنظمتين للمساعدة على تنسيق مواقفهما والاتفاق على العمل بطريقة موحدة للمضي قُدُماً خدمة لمصالح شعب غينيا - بيساو.

٤١ - لقد أفضى المأزق السياسي في غينيا - بيساو بالبلد إلى حالة جمود فعلي. فالقدرة التشغيلية للحكومة الانتقالية محدودة بسبب حالة الشلل التي أصابت الجمعية الوطنية التي يُتوقع منها أن تسنّ التشريعات اللازمة لسير عمل مؤسسات الدولة ولإجراء عملية انتخابية ديمقراطية. ويشكل المأزق الذي تواجهه الجمعية الوطنية عائقا رئيسيا أمام العملية الانتخابية. وفي هذا السياق، فإنني أحث الحكومة الانتقالية على أن تضاعف من جهودها من أجل استئناف عمل الجمعية الوطنية وتيسير الموافقة سريعاً على الإصلاحات الانتخابية الشاملة. وأحثها أيضاً على اتخاذ إجراءات فورية لتعزيز عمل مختلف وكالات إدارة الانتخابات. وأودّ أيضاً أن أحث بقوة جميع الجهات الفاعلة السياسية على العمل معاً، بما في ذلك مع الحكومة الانتقالية، للإسهام في بلوغ هذا الهدف. وفي هذا الصدد، طلبت من ممثلي الخاص أن يكثف جهوده لدعم الحوار بين الأطراف الفاعلة السياسية بهدف ضمان أن يتسنى للجمعية الوطنية تأدية دورها الدستوري.

٤٢ - وينبغي أن يتمثل الهدف الرئيسي لهذا الانتقال السياسي في إعادة البلد إلى النظام الدستوري في أقرب وقت ممكن. ومع ذلك، يساوري القلق لظهور تساؤلات بشأن مدى التزام الحكومة الانتقالية بإجراء الانتخابات ضمن الإطار الزمني المخصص للفترة الانتقالية.

٤٣ - وغالباً ما أشارت الأطراف السياسية الفاعلة في غينيا - بيساو إلى الاستبعاد بوصفه السبب الرئيسي لعدم الاستقرار السياسي. ولذلك، أرحب بقرار الحزب الأفريقي لتحقيق

استقلال غينيا والرأس الأخضر المشاركة مع الرئيس الانتقالي والحكومة الانتقالية بما للحزب من إسهام رئيسي في تحقيق عملية انتقال سليمة وسلمية. ويجب على جميع الأطراف المعنية أن تدرك بأن لها مصلحة في العملية برمتها، والتي ينبغي أن تتوج بإجراء انتخابات عامة تتسم بالمصداقية والشفافية، يضطلع أصحاب المصلحة الوطنيين بعدها ببلورة رؤية لمجتمع تكون فيه الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون السمتين المميزتين لنظام دستوري مستعاد.

٤٤ - ولئن كانت الانتخابات تشكل حجر الزاوية لإحلال الديمقراطية، فهي ليست حلاً سحرياً للتغلب على الانقسامات العميقة في البلد وضمان استدامة سلامه واستقراره. ولذا، فعلى الحكومة التي ستتمخض عنها الانتخابات أن تعمل مع أصحاب المصلحة الوطنيين على وضع رؤية لمستقبل مشترك، وذلك بصورة تعاونية وعلى أساس قاعدة عريضة تشمل جميع نواحي الحياة وسكان المناطق الحضرية والريفية، وكذلك مواطني غينيا - بيساو في الشتات.

٤٥ - وبينما يجري بذل الجهود لكفالة إجراء انتخابات تتسم بالمصداقية والشفافية، فإنني أدعو الأطراف الفاعلة السياسية والعسكرية بشكل خاص إلى العمل في إطار سيادة القانون وإلى احترام قواعد الانتخابات الديمقراطية. فللناخبين في غينيا - بيساو سجلّ مثالي في ممارسة حقوقهم السياسية بطريقة سلمية ومنظمة. وينبغي لجميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الجهات الفاعلة السياسية والعسكرية وأعضاء المجتمع المدني، النظر في وضع مدونة قواعد سلوك ملزمة والانضمام إليها قبل إجراء الانتخابات وأثناءها وبعدها، الأمر الذي سيساعد على الحد من التوترات الانتخابية ويسهم في إجراء العملية الانتخابية بشكل سلمي.

٤٦ - والأمم المتحدة مستعدة أيضاً، امتثالاً لقرار مجلس الأمن ٢٠٤٨ (٢٠١٢)، للعمل مع أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين لوضع ”استراتيجية متكاملة شاملة تتضمن تدابير ملموسة تهدف إلى تنفيذ خطة إصلاح القطاع الأمني، وإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية، ومكافحة الاتجار بالمخدرات والإفلات من العقاب“.

٤٧ - وإنني أثني على موظفي مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، تحت قيادة ممثلي الخاص، جوزيف موتابوبا، وفريق الأمم المتحدة القطري بأكمله، وكذلك أعضاء المجتمع الدولي الأوسع نطاقاً، والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، على مواصلة المساهمة في جهود بناء السلام في غينيا - بيساو.